الأمم المتحدة

A/AC.109/2024/L.13

الجمعية العامة

Distr.: Limited
12 March 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصـــة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

قرار اللجنة الخاصة المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2023 بشأن بورتوريكو

تقرير أعده مقرِّر اللجنة الخاصة، قصي الضحاك (الجمهورية العربية السورية)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 2

ثانيا – معلومات أساسية 2

ألف – لمحة عامة 2

باء – الوضع الدستوري والسياسي 4

ثالثا – التطورات الأخيرة 11

ألف – التطورات السياسية 13

باء – التطورات العسكرية 15

جيم – التطورات الاقتصادية 17

دال – التطورات الإقليمية 22

رابعا – الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة 23

ألف – لمحة عامة 23

باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة 23

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة 24

240424 170424 24-04767 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

1 – اعتمدت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، في جلستها التاسعة المعقودة في 22 حزيران/يونيه 2023، مشروع القرار A/AC.109/2023/L.7 المتعلق بمسألة قرار اللجنة الخاصة المؤرخ 20 حزيران/يونيه 2022 بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة 10 من القرار، طلبت اللجنة إلى المقرِّر أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار. وقد أَعدّ المقرِّر هذا التقرير استجابة لذلك الطلب، وهو ينظر في مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدّها المقرِّر؛ والتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإقليمية الأخيرة المتعلقة ببورتوريكو؛ والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانيا – معلومات أساسية

ألف – لمحة عامة

2 – تقع بورتوريكو في أقصى شرق جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي، وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحة أراضيها 959 8 كم^2، بما فيها الجزر الصغيرة المجاورة لها، وهي بييكيس وكوليبرا ومونا. وبورتوريكو بلد جرى غزوه عسكريا منذ 25 تموز/يوليه 1898. وما فتئت الهيمنة الاستعمارية تمارَس باستخدام القوة من جانب المؤسسات العسكرية وشبه العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال فرض هياكل الحكومة المدنية بموجب قوانين اعتمدها كونغرس الولايات المتحدة، من قبيل القانون الأساسي لعام 1900 (قانون فوراكر)، وقانون جونز لعام 1917، والقانون العام رقم 600 لعام 1950، ودستور كومنولث بورتوريكو، وقانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي في بورتوريكو (قانون PROMESA) لعام 2016. وقد فُرضت هذه الهيمنة وما زالت تُفرض من خلال إخضاع البلد لأحكام دستور الولايات المتحدة. ويخضع ما يسمى بالحكم الذاتي للدولة المرتبطة ارتباطا حرا، بما في ذلك العمليات الانتخابية، لأحكام دستور الولايات المتحدة والقرارات التي يتخذها كونغرس الولايات المتحدة في إطار ممارسة السيادة على بورتوريكو.

3 – وخلال العقود السبعة الماضية، تحولت الجزيرة من مجتمع زراعي إلى مجتمع حضري/صناعي، وتباطأ النمو السكاني وارتفع متوسط العمر المتوقع وزاد عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة زيادة هائلة. ويتكلم معظم الأهالي الإسبانية، وإن كان عدد منهم يتكلم الإنكليزية أيضا.

4 – وأفادت وكالة الأنباء إيفي (EFE) في تشرين الأول/أكتوبر 2017 بأن إعصار ماريا الذي اجتاح بورتوريكو في 20 أيلول/سبتمبر 2017 أدى إلى تسارع حركة الهجرة من الجزيرة إلى الولايات المتحدة (انظر الفرع الثالث أدناه). فقد غادر ستة آلاف بورتوريكي الجزيرة في الأيام التي أعقبت الإعصار مباشرة واتجه أغلبهم إلى ولاية فلوريدا.

5 – وقدرت تقارير وكالات الأنباء آنذاك أن عدد سكان بورتوريكو قد ينخفض بنسبة 20 إلى 30 في المائة بحيث يتدنى عددهم إلى 3 ملايين نسمة أو أقل. وما من بيانات دقيقة عمن دخلوا الولايات المتحدة عبر مدن أورلاندو وتامبا وفورت لودرديل بولاية فلوريدا. وأشارت التقديرات إلى أن عدد اللاجئين الفارين من إعصار ماريا قد يبلغ بحلول كانون الأول/ديسمبر 2017، ما مجموعه 000 100 نسمة. وفي عام 2018، كان 5,8 ملايين نسمة من سكان بورتوريكو يعيشون في الولايات المتحدة، بحسب مكتب الولايات المتحدة

للتعداد[1]. وفي 14 كانون الثاني/يناير 2018، أفادت صحيفة El Nuevo Día اليومية البورتوريكية بأن عدد الأشخاص الذين غادروا الجزيرة في شهر تشرين الأول/أكتوبر فاق عدد من دخلوها بما مجموعه 502 85 شخص، وهو ما يمثل ضعف متوسط الحركة السنوية منذ عام 2005 ونسبة 2,6 في المائة من السكان. وقُدر بأن 000 133 شخص هاجروا من بورتوريكو إلى ولايات قضائية أخرى في الولايات المتحدة عام 2018[2]. وكان من المقدر، قبل حدوث الإعصار، أن يتراجع عدد سكان بورتوريكو إلى 3,2 ملايين نسمة بحلول عام 2020. أما اليوم، فإن الهجرة الإجمالية قد تزيد، حسب ما أفادت به صحيفة Claridad، لتشمل مئات الآلاف من المهاجرين، وهو رقم يتكون أغلبه من الشباب والأشخاص ذوي المهارات الذين يبحثون عن فرص اقتصادية، وإن كان كبار السن والمواطنون من فئات عمرية أخرى يغادرون لأسباب تتعلق بتدهور خدمات الرعاية الصحية بعد العاصفة التي ضربت الجزيرة. ويسهم هذا الأمر في هجرة الأدمغة من الجزيرة إذ إنّ غالبية الذين يغادرونها اليوم هم من المهنيين الشباب. ووفقا للبيانات المستقاة من مكتب المدعي العام للمسنين، كان العمر المتوقع عند الولادة في عام 2019 يبلغ 81,0 سنة بالنسبة إلى مجموع السكان (84,6 سنوات للنساء؛ و 77,8 سنوات للرجال)[3]. ويشير *تقرير التنمية الاقتصادية لعام 2017* (Informe sobre Desarrollo Economico de 2017) إلى أن عدد السكان الذين بلغوا 65 سنة أو أكثر زاد بنسبة 13 في المائة بين عامي 1990 و 2013. وبحسب مكتب الولايات المتحدة للتعداد، أظهرت نتائج تعداد عام 2020 أن 22,7 في المائة من السكان هم في سن الـ 65 وما فوق.

6 - ووفقا لمكتب التعداد في الولايات المتحدة، كشف تعداد عام 2020 أن عدد السكان الحالي في بورتوريكو يبلغ 874 285 3 نسمة، بانخفاض قدره 11,8 في المائة عن عام 2010[4]. وبالمقارنة مع تقديرات عام 2018، زاد عدد السكان بمقدار 340 نسمة. وكانت التقديرات السنوية قد انطوت على توقع استمرار تناقص في عدد السكان خلال السنوات الـ 15 الماضية، منذ عام 2005. وبعد تناقص كبير في عدد السكان راوح بين -1,1 و -3,9 في المائة في سنوات ما بعد الإعصارين، في الفترة 2018-2019، سُجل نمو متواضع في عدد السكان بنسبة 0,01 في المائة[5].

7 - وتُمنح جنسية الولايات المتحدة للأشخاص المولودين في بورتوريكو. ولا يحق لهم التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين فيها. وإضافة إلى ذلك، اعترفت المحكمة العليا لبورتوريكو في أحد قراراتها بالجنسية البورتوريكية. وتُصدر إدارة الشؤون الخارجية في بورتوريكو شهادة بهذه الجنسية التي يمكن للبورتوريكيين التماسها وفق بروتوكول وضعته الإدارة.

8 - ويشكل الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو الجانب الرئيسي الذي تختلف فيه مواقف الأحزاب السياسية الكبرى في بورتوريكو. وفي الاستفتاء العام الذي أجري في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، أعرب 54 في المائة من الناخبين عن عدم رضاهم ورفضوا الوضع السياسي الحالي. فالحزب الشعبي الديمقراطي

(1) انظر www.census.gov/data.html.

(2) Alberto L. Velázquez Estrada, “Perfil del migrante 2018–2019” (Instituto de Estadísticas de Puerto Rico, June 2021).

(3) Puerto Rico, Oficina del Procurador de las Personas de Edad Avanzada del Estado Libre Asociado de Puerto Rico, “Perfil demográfico de la población de edad avanzado: el mundo y Puerto Rico” (2021).

(4) انظر https://censo.estadisticas.pr/node/489.

(5) المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو، شعبة التحليل الاقتصادي، كانون الأول/ديسمبر 2014.

يؤيد تعزيز الوضع الحالي في إطار كومنولث لا تكون بورتوريكو فيه إقليما تابعا ولا مستعمرة. وفي حالة الحصول على وضع الإقليم غير التابع، لن تكون بورتوريكو خاضعة بعد ذلك لأحكام بند الانطباق الإقليمي الوارد في دستور الولايات المتحدة. وسيحتفظ سكان بورتوريكو بجنسية الولايات المتحدة، بينما تُمنح بورتوريكو سلطة حكومية أكبر في إدارة شؤونها الخاصة ومزيدا من الحرية في إقامة علاقات إقليمية ودولية. بيد أن جناحا في الحزب الشعبي الديمقراطي يرغب في إضفاء الشرعية مرة أخرى على الوضع الحالي المتمثل في الدولة المرتبطة ارتباطا حرا. ويؤيد الحزب التقدمي الجديد الاندماج الكامل لبورتوريكو كولاية في الولايات المتحدة. أما حزب استقلال بورتوريكو فيؤيد استقلال الجزيرة. وثمة مجموعات ومنظمات مناصرة للاستقلال لا تشارك في الانتخابات لأنها تعتبر أن الانتخابات التي تجرى في ظل الاستعمار لا تمثِّل عملية ديمقراطية حقيقية.

9 - وتشكلت في انتخابات ماضية عدة أحزاب وتنظيمات سياسية جديدة كحركة الاتحاد السيادي وحزب العمال الشعبي، وقد شاركت هذه الأحزاب والتنظيمات في الانتخابات، ولكنها لم تحقق سوى نتائج محدودة. ومع ذلك فإن هذا التطور يعكس مساعي البحث عن خيارات انتخابية جديدة تتجاوز الأحزاب السياسية التقليدية الثلاثة الموجودة في بورتوريكو منذ أكثر من 50 سنة. وبعض المرشحين المستقلين الذين شاركوا في انتخابات عام 2016 وفازوا بآلاف الأصوات ولكن لم يُنتخبوا أيدوا عمليةً لتقرير المصير وطالبوا بها.

10 - وفي عام 2019، اعتمدت اللجنة الانتخابية الحكومية في بورتوريكو أحزابا سياسية جديدة. وأصبحت حركة انتصار المواطنين، وهي بديل سياسي جديد في انتخابات عام 2020، القوة السياسية الثالثة. والهدف الرئيسي لهذا الحزب هو القضاء على الفساد الحكومي من خلال انتزاع السلطة من الحزب التقدمي الجديد والحزب الشعبي الديمقراطي، اللذين توليا إدارة الحكومة لعقود. وتؤيد الحركة عقد مؤتمر دستوري لمعالجة المسألة المتعلقة بوضع بورتوريكو. من ناحية أخرى، تخلَّف حزب استقلال بورتوريكو عن حركة انتصار المواطنين بفارق بسيط.

11 - وستشارك خمسة أحزاب سياسية في الانتخابات التي ستجرى في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2024: الحزبان اللذان توليا مقاليد السلطة منذ عام 1952، وهما الحزب الشعبي الديمقراطي والحزب التقدمي الجديد؛ وحزب استقلال بورتوريكو؛ والحزبان السياسيان الجديدان اللذان شاركا في الانتخابات السابقة، في عام 2020، وهما حركة انتصار المواطنين ومشروع الكرامة. وفي تطور جديد في الفترة السابقة لانتخابات عام 2024، دخل اثنان من الأحزاب في تحالف لدعم مرشحين محددين بشكل متبادل. إذ ستدعم حركة انتصار المواطنين مرشح حزب استقلال بورتوريكو لمنصب الحاكم، خوان دالماو، وسيدعم حزب استقلال بورتوريكو مرشح حركة انتصار المواطنين لمنصب المفوض المقيم في كونغرس الولايات المتحدة ومرشحها لمنصب عمدة سان خوان، مانويل ناتال. كما اتفق الحزبان على أنهما لن يتنافسا على عدة مناصب منتخبة أخرى، بما يشمل مناصب في الهيئتين التشريعيتين، وهما مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

باء - الوضع الدستوري والسياسي

12 - تتمتع بورتوريكو حاليا بوضع الكومنولث لدى الولايات المتحدة. ويرد بيان مفصَّل لدستور كومنولث بورتوريكو لعام 1952 في الفقرات من 91 إلى 119 من تقرير مقرِّر اللجنة الخاصة لعام 1974 (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة مما يلي: (أ) حاكم يُنتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) وجمعية تشريعية تتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ (27 عضوا) ومجلس النواب (51 عضوا)، ينتخبهم بالاقتراع المباشر كل من تجاوز الـ 18 من العمر في كل انتخابات عامة؛

(ج) ومحكمة عليا ومحاكم أدنى. والولاية القضـــائية للمحاكم الاتحادية للولايات المتحدة تشـــمل بورتوريكو. ويمثِّل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوَّضٌ مقيم، وهو عضـــو في مجلس نواب الولايات المتحدة لا يحق له التصـويت، إنما له الحق في التصـويت في أي لجنة من اللجان التي ينضـم إلى عضـويتها. وفي الانتخابات العامة التي أُجريت في 3 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2020، انتُخب بيدرو بييرلويســـي من الحزب التقدمي الجديد حاكما وأعيد انتخاب جينيفر غونســاليس من الحزب نفســه مفوَّضــة مقيمة، وهي أول امرأة تشـغل هذا المنصـب. وهناك اتجاه جديد يتمثل في امتناع ناخبين مسـجلين عن التصـويت، حيث بلغت هذه النســبة في الانتخابات التي أُجريت في 8 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2016 مقدار 45 في المائة من الناخبين المسجلين في بورتوريكو البالغ عددهم 1,3 مليون ناخب.

13 - وفي بورتوريكو مجموعتان من النُظم القضـــائية والإدارية: محاكم بورتوريكو والمحكمة الاتحادية للولايات المتحدة لمنطقة بورتوريكو، والوكالات التابعة لبورتوريكو والوكالات الاتحادية التابعة للولايات المتحدة. وتعمل المحكمة المحلية للولايات المتحدة لمنطقة بورتوريكو في محاكم بورتوريكو بولاية قضـــائية محدودة النطاق ولا يمكن اللجوء إليها إلاّ في القضـــايا المشـــمولة بقانون الولايات المتحدة الاتحادي أو في القضايا التي تتنوع فيها جنسيات الأشخاص المعنيين، أي حينما يرفع مواطن من دولة ما دعوى ضد مواطن من دولة أخرى[6]. والقضايا التي لها علاقة بالقانون الاتحادي المرفوعة أمام المحكمة العليا لبورتوريكو يمكن أن تُستأنف أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وتبت محاكم دائرة الاستئناف الأولى للولايات المتحدة في القضايا المستأنفة من المحكمة المحلية للولايات المتحدة لمنطقة بورتوريكو التي تُعتبر محكمة ابتدائية.

14 - ولم يطرأ أي تغيير على ســـلطة كونغرس الولايات المتحدة على بورتوريكو حتى بعد إقامة حكومة دســتورية لبورتوريكو في عام 1952. ولدى كونغرس الولايات المتحدة، بموجب البند 3 من المادة الرابعة من دســتور الولايات المتحدة، ســلطات كاملة على بورتوريكو، تشــمل مســائل الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية والمســـائل النقدية وغيرها، في حين أنيطت بالجزيرة ســـلطة محلية على مجالات معينة محدودة. وظلت جميع القوانين ذات الصـــلة بعلاقات بورتوريكو بالولايات المتحدة ســـاريةً بناء على أحكام قانون العلاقات الاتحـادية لبورتوريكو (A/AC.109/L.976، الفقرات 120-132)، الـذي أُدمجـت بورتوريكو بموجبه في النُظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة، إضـافة إلى القانون الأســاســي لعام 1900 (قانون فوراكر) وقانون جونز لعام 1917. وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها أيضـــا مســؤولية الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام 1958، طلبت الجمعية التشـــريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات على قانون العلاقات الاتحادية، غير أن هذه التغييرات لم تُشـــرَّع. وفي عام 1959، قُدِّمت إلى كونغرس الولايات المتحدة ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات على الوضع السياسي لبورتوريكو، ولكن لم يُتّخذ أي إجراء بشأن أي منها.

15 - واســتمرت هذه المحاولات الرامية إلى إدخال تغييرات على الوضــع الســياســي لبورتوريكو، ومنها ما بذله المفوَّض المقيم في كونغرس الولايات المتحدة، إلا أنها باءت بالفشل.

16 - وكانت نتائج استفتاء عام أُجري في عام 1993 بشأن خيارات تكاد تكون مطابقة لخيارات استفتاء ســابق أجريَ في عام 1967 على النحو التالي: أيّد 48,4 في المائة الوضــع الراهن (الكومنولث)، وصــوّت 46,2 في المائة لصالح تحوُّل بورتوريكو إلى ولاية، واختار 4 في المائة الاستقلال. وبعد صدور هذه النتائج وفي أعقاب طلب توضيح قدمته الجمعية التشريعية لبورتوريكو، ردّ الكونغرس بأن التعريف يتضمن تطلعات

(6) لأغراض هذا التقرير، يشمل مصطلح "الدولة" إشارات إلى أي إقليم خاضع للولاية القضائية للولايات المتحدة.

غير قابلة للتطبيق (A/AC.109/1999/L.13، الفقرات 172-180). ثم صوتت الجمعية التشريعية على إجراء استفتاء آخر في عام 1998.

17 - وجاءت نتائج الاستفتاء الذي أُجري في 13 كانون الأول/ديسمبر 1998 كما يلي: 50,4 في المائة لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"؛ وهو خيار أُدرج وفقا لقرار أصدرته المحكمة بناءً على طلب الحزب الشعبي الديمقراطي؛ و 46,7 في المائة لصالح تحوُّل بورتوريكو إلى ولاية؛ و 2,3 في المائة لصالح الاستقلال؛ و 0,3 في المائة لصالح الارتباط الحر؛ و 0,06 في المائة لصالح وضع الكومنولث. وانفرد مؤيدو الاستقلال في الاستفتاء بالتصويت أيضا لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"، وذلك رفضا منهم لما اعتبروه عملية غير ديمقراطية. وتشكّك بعض الفئات السياسية وشرائح المجتمع المدني على نحو متزايد في سلامة الاستفتاءات التي لا تكون حكومة الولايات المتحدة ملزَمة بقبول نتائجها، وتشكّك كذلك في ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدةً حقاً لمنح وضع الولاية لبورتوريكو. ويدعو كثيرون أيضا إلى إجراء عملية لتقرير المصير وإنهاء الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) وقرارات اللجنة الخاصة في هذا الصدد.

18 - وفي تموز/يوليه 2005، نُظِّم اقتراع صوَّت فيه 84 في المائة من الناخبين لصالح إنشاء هيئة تشريعية لبورتوريكو ذات مجلس واحد. ومع أن 22 في المائة فقط من الناخبين المسجلين شاركوا في ذلك الاستفتاء، فقد أدت النتائج إلى إطلاق عملية تَقرّر بموجبها تنظيم استفتاء آخر في عام 2007 يمكن من خلاله تعديل دستور بورتوريكو وإقامة نظام ذي مجلس واحد في عام 2009. لكن المحكمة العليا لبورتوريكو قضت في 29 حزيران/يونيه 2007 بأنه ليس بمقدورها إرغام الجمعية التشريعية على الشروع في عملية تعديل دستوري من أجل إقامة نظام تشريعي بمجلس واحد.

19 - وبعد استفتاء عام 1998، قام رئيس الولايات المتحدة آنذاك وليام ج. كلينتون بتشكيل فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو. وتضم فرقة العمل أفرادا نُدبوا من قِبل كل عضو من أعضاء إدارة الرئيس، إضافة إلى الرئيسين المشاركين للفريق الرئاسي المشترك بين الوكالات المعني ببورتوريكو. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2003، قام رئيس الولايات المتحدة آنذاك جورج و. بوش بتعيين الأعضاء الستة عشر في فرقة العمل، وعدَّل في الوقت نفسه الأمر التنفيذي الذي أصدره السيد كلينتون، فأصبح مطلوبا من فرقة العمل تقديم تقرير عن التقدم المحرز مرة كل سنتين عوض مرة كل سنة. وعندما تولى باراك أوباما منصب رئيس الولايات المتحدة في عام 2009، وقّع الأمر التنفيذي 13517 لتجديد فرقة العمل الرئاسية المعنية ببورتوريكو لمعالجة مسألة وضع بورتوريكو والعملية التي ينبغي حل هذه المسألة بموجبها[7].

20 - وذكرت فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2005 أنه على الرغم من أن وضع بورتوريكو الحالي كإقليم تابع قد يستمر ما دام الكونغرس يريد ذلك، فإن دستور الولايات المتحدة لا يعترف إلاّ بخيارين يكون فيهما الإقليم غير تابع، وهما التحول إلى ولاية في إطار الولايات المتحدة أو الاستقلال التام. وأعادت فرقة العمل تأكيد الموقف الذي أعربت عنه المحكمة العليا للولايات المتحدة في فتاواها في القضايا التي يطلق عليها عادة اسم "قضايا الجزر"، التي بُتّ فيها خلال العقود الأولى من القرن العشرين، ومفادها أن بورتوريكو تابعة للولايات المتحدة ولكنها ليست جزءا منها. واقترحت فرقة العمل عملية من مرحلتين لحل المسألة المتعلقة بوضع بورتوريكو. فأوصت أولا بإجراء

(7) انظر https://obamawhitehouse.archives.gov/administration/eop/iga/puerto-rico.

استفتاء شعبي توافق عليه الحكومة الاتحادية في عام 2006 للتأكد مما إذا كان شعب بورتوريكو يرغب في بقاء بورتوريكو إقليما تابعا للولايات المتحدة وخاضعا لإرادة الكونغرس، أو ما إذا كان يرغب في اتباع مسار دستوري عملي للحصول على وضع دائم كإقليم غير تابع للولايات المتحدة. وأوصت فرقة العمل بعد ذلك بأنه في حال اختيار الناخبين تغيير وضع الجزيرة الراهن كإقليم تابع للولايات المتحدة، يُجرى استفتاء آخر يتيح للناخبين فرصة لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في جعل بورتوريكو ولايةً أو في نيل الاستقلال. ومن ناحية أخرى، إذا اختار الناخبون الإبقاء على الوضع الحالي كإقليم تابع، أوصت فرقة العمل بإجراء استفتاءات دورية لإبقاء الكونغرس على علم برغبات الشعب. ولم يُجرَ أي استفتاء في عام 2006.

21 - ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قبل صدور تقرير فرقة العمل لعام 2005 وبعد صدوره، شكّك البعض في ما إذا كان وضع بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة يتسق مع البيانات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في عام 1953 بعد إقرار دستور بورتوريكو، والتي طلبت فيها شطب اسم بورتوريكو من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وكانت الولايات المتحدة قد ذكرت، في طلبها الرسمي المقدم إلى الأمم المتحدة، أن الكونغرس منح بورتوريكو حرية إدارة شؤونها الداخلية شريطة أن تتقيد بالقانون الاتحادي وبدستور الولايات المتحدة.

22 - وقبل تقديم الطلب الرسمي، ذكر ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة شفويا أنه يلزم الحصول على موافقة كل من بورتوريكو والولايات المتحدة لتغيير طبيعة العلاقة القائمة بينهما. وبصرف النظر عن هذا البيان، خلصت وزارة العدل في عام 1959 إلى أن بورتوريكو ما زالت إقليما تابعا يخضع بشكل تام لسلطة الكونغرس بموجب بند الانطباق الإقليمي الوارد في دستور الولايات المتحدة. وترى شريحة عريضة من الفئات السياسية وفئات المجتمع المدني في بورتوريكو التي شاركت في جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو أنه ينبغي لعملية استشارة سكان بورتوريكو بخصوص مسألة وضع الإقليم أن تتم وفقا للقانون الدولي وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) والقرارات المتعلقة ببورتوريكو التي تتخذها اللجنة الخاصة منذ عام 1972.

23 - وفي مطلع عام 2007، فتح مجلس نواب الولايات المتحدة باب النظر مجدداً في مسألة الوضع السياسي لبورتوريكو حيث ناقشت اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الجزر، والتابعة للجنة الموارد الطبيعية، مشروعي قانونين هدفهما تسوية مسألة وضع بورتوريكو. وفي آذار/مارس 2007، عُقدت جلسات استماع للنظر في هذا الأمر. ولكن مشروعي القانونين لم يُسَنّا.

24 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2007، أصدرت فرقة العمل تقريرها الثاني عن مسألة وضع بورتوريكو. وفي هذا التقرير، خلصت الفرقة مرة أخرى إلى أن دستور الولايات المتحدة لا ينص إلاّ على خيارين، وأعادت تأكيد التوصيات الثلاث التي قدمتها في تقريرها لعام 2005.

25 - وعقدت فرقة العمل التي شكّلتها إدارة رئيس الولايات المتحدة آنذاك باراك أوباما أول اجتماع لها في 15 كانون الأول/ديسمبر 2009، ووسَّعت نطاق تركيزها ليشمل المسائل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية لبورتوريكو. ووقَّع الرئيس أوباما في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2009 أمرا تنفيذيا يحافظ على المهمة الأصلية لفرقة العمل ويطلب إليها إسداء المشورة وتقديم التوصيات للرئيس وللكونغرس بشأن السياسات التي من شأنها تشجيع إيجاد فرص العمل وتعزيز التعليم والرعاية الصحية والطاقة النظيفة والتنمية الاقتصادية للجزر.

26 - وفي 3 آذار/مارس 2010، عقدت فرقة العمل جلسات استماع في سان خوان. واتضح من الشهادات وجود توافق على وجوب أن تعالج فرقة العمل بادئ بدء مسألة وضع بورتوريكو. كما نوقش في جلسات الاستماع على نطاق واسع إمكان تصرف الجمعية الدستورية كآلية لتقرير الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل. واعتُرض على إدخال تغييرات ضمن جدول أعمال فرقة العمل، بحجة أنه من قبيل التناقض التحدث عن التنمية الاقتصادية في ظل النموذج الاستعماري. وتضمّن التقرير الثالث لفرقة العمل، الصادر في آذار/مارس 2011، استعراضا للعلاقة بين الولايات المتحدة وبورتوريكو ومسألة وضع الإقليم، وموجزا تنفيذيا عن وضعه وتنميته الاقتصادية، وتوصيات بشأن بييكيس، ووصفا للخطوات المقبلة لفرقة العمل التي تشمل تنفيذ التوصيات، والنظر في التقارير الواردة من أعضاء الفرقة بشأن مدى أخذ الوكالات الاتحادية بالتوصيات المقدمة في التقرير، وعقْدَ اجتماعَيْ قمة على الأقل في بورتوريكو في السنتين المقبلتين يركزان على مجالات مواضيعية محددة.

27 - ويتألف الجزء الأكبر من مضمون التقرير عن وضع بورتوريكو من توصيات بشأن إجراء عملية معجّلة لاتخاذ القرار بخصوص مسألة وضع الإقليم، بحيث يتمكّن سكانه من الإعراب عن إرادتهم بخصوص الخيارات المتعلقة بوضعه ويتسنى اتخاذ إجراء بحلول نهاية عام 2012 أو بعده بفترة قصيرة. وقد أوصت فرقة العمل بأن الخيارات المتعلقة بالوضع والمسموح بها بموجب دستور الولايات المتحدة تشمل التحول إلى ولاية، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر، أو اكتساب وضع الدولة المرتبطة ارتباطا حرا (في إطار كومنولث). وتضمّن التقرير وصفا لكل من هذه الخيارات. وذكرت فرقة العمل تحديدا أن لكونغرس الولايات المتحدة الصلاحية النهائية بخصوص قبول انضمام الولايات وأن الاستقلال الكامل ينطوي على عملية انتقال، تشمل في ما تشمله المسائل المتعلقة بالجنسية. وأوصت الفرقة بالحفاظ على جنسية الولايات المتحدة لسكان بورتوريكو الحاملين لها وقت أي انتقال إلى وضع الاستقلال.

28 - وقوبل التقرير الثالث لفرقة العمل بردود فعل متباينة بشأن ما جاء فيه من توصيات بخصوص وضع الإقليم، وذلك حسب التغطية التي قامت بها الصحافة في بورتوريكو، فشملت المؤيدين لخيار التحول إلى ولاية، وأنصار تطبيق القانون الدولي على حالة بورتوريكو، وأولئك الذين ذكروا أن تفضيل فرقة العمل بهامش ضئيل للعملية المنطوية على إجراء استفتاءين يرجح الكفة لفائدة خيار التحول إلى ولاية. وكانت الحجة التي سيقت تأييدا للموقف الأخير أنه في حالة اختيار بقاء بورتوريكو جزءا من الولايات المتحدة، سينقسم مؤيدو خيار الدولة المرتبطة ارتباطا حرا في الاستفتاء العام الثاني بسبب إضافة خيار الارتباط الحر.

29 - وكان هناك رد فعل آخر مفاده أن التوصيات المستفيضة الواردة في التقرير بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية في بورتوريكو هي توصيات مرتبطة بعملية تشاور بشأن وضع الإقليم اعتُبرت مؤيدة لخيار التحول إلى ولاية، بما أن التوصيات المتعلقة باقتصاد بورتوريكو تتجه إلى زيادة إدماج الإقليم في الولايات المتحدة عن طريق زيادة المراقبة التي تمارسها الوكالات الاتحادية في مجالات التعليم والصحة والأمن ونظام العدالة والاتصالات والطاقة. وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس أوباما في عام 2013 بعد تنصيبه رئيسا لفترة ولاية ثانية، لم يرد أي ذكر لبورتوريكو، مع أن بعض المراقبين كانوا يتوقعون منه أن يذكرها.

30 - وجرى استفتاء - هو الرابع خلال الخمسين عاما الماضية - في بورتوريكو في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، في نفس اليوم الذي أُجريت فيه انتخابات حاكم الإقليم والانتخابات البلدية في بورتوريكو، وأيضا في نفس اليوم الذي أُجريت فيه الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وشارك في الاستفتاء نحو 80 في المائة من الناخبين في الجزيرة.

31 - وطُرحت على ناخبي بورتوريكو مسألتان، هما: (أ) ما إذا كانوا يوافقون على الحفاظ على وضع بورتوريكو كإقليم (في إطار نظام كومنولث: نعم أو لا)؛ (ب) تحديد الوضع السياسي الذي يفضلونه من ثلاثة احتمالات هي: الولاية أو الاستقلال أو "الكومنولث السيادي"، وهو نوع من الكومنولث لا يؤيده الحزب الشعبي الديمقراطي. وفي ما يتعلق بالسؤال الأول، صوَّت 910 970 أشخاص (أو 54 في المائة) بـ "لا" (معربين عن معارضتهم للحفاظ على الوضع السياسي الراهن)، وصوَّت 077 828 شخصا (أو 46 في المائة) بـ "نعم" (للحفاظ على الوضع السياسي الراهن). ومن بين المجيبين على السؤال الثاني، اختار خيارَ التحول إلى ولاية 191 834 شخصا (61,16 في المائة)؛ واختار الارتباطَ الحر 768 454 شخصا (33,34 في المائة)؛ واختار الاستقلالَ 895 74 شخصا (5,49 في المائة). ورأى البعض أن النتيجة المذكورة أعلاه تعكس انتصارا واضحا لخيار التحول إلى ولاية، وأنه ينبغي ألا تؤخذ بطاقات التصويت الفارغة في الاعتبار. غير أن 26 في المائة من الناخبين لم يجيبوا على السؤال الثاني، ويبدو أن هناك اتفاقا عاما على أن أولئك الناخبين لا يفضلون خيار التحول إلى ولاية. ولذلك، يرى البعض أنه عندما تؤخذ بطاقات التصويت الفارغة أو أصوات الاحتجاج في الاعتبار، فإن الأغلبية المطلقة (55 في المائة) هي في الواقع ضد خيار التحول إلى ولاية. وبناء على النتائج المذكورة أعلاه، يبدو أن البورتوريكيين رفضوا الوضع الحالي المتمثل في حكومة الكومنولث ولكنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن صيغة بديلة.

32 - وفي بورتوريكو اعتُبر الاستفتاء، بدلا من ذلك، فرصة لتحسين المستقبل الاقتصادي للجزيرة، أو للتخلص من مخلفات ماضيها الاستعماري، أو حيلة من الحاكم المنتسب إلى الحزب التقدمي الجديد للفوز بفترة ولاية ثانية. على أن ردود الفعل في واشنطن العاصمة على استفتاء عام 2012 كانت متباينة. فقد ردّد بعض أعضاء كونغرس الولايات المتحدة في تفسيرهم للنتائج التفسيرات المتنوعة التي شهدتها الجزيرة. وفي نيسان/أبريل 2013، أشار السيد أوباما إلى أن ميزانية الولايات المتحدة تتضمن مبلغا قدره 2,5 ملايين دولار لتمويل استفتاء آخر. وفي آب/أغسطس، نظمت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس شيوخ الولايات المتحدة جلسة استماع بشأن الاستفتاء. وقد وافق كلٌ من رئيس اللجنة رون ويدين (ديمقراطي، من ولاية أوريغون) والنائبة ليزا موركوسكي (جمهورية، من ولاية ألاسكا)، وهي كبيرة الأعضاء الجمهوريين في اللجنة، على أن الاقتراع أوضح تماما أن غالبية البورتوريكيين لا تؤيد "الوضع الحالي كإقليم تابع".

33 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2013، أصدر البيت الأبيض، من جهته، بيانا ذكر فيه أن:

> النتائج كانت واضحة، فشعب بورتوريكو يريد حلا للمسألة المتعلقة بالوضع، وهناك أغلبية اختارت، في السؤال الثاني، خيار التحول إلى ولاية. وقد حان الوقت لكي يتخذ الكونغرس إجراءه، وستعمل الإدارة مع الكونغرس في هذا الجهد بحيث يمكن لشعب بورتوريكو أن يقرر مستقبله بنفسه.

34 - وفي عام 2013، عُرض على مجلس النواب بالولايات المتحدة مشروع قانون يحدد مسار عملية انضمام بورتوريكو إلى الاتحاد كولاية من ولاياته، ولكن هذا المشروع لم يصبح قانونا. وفي عام 2014، عُرض على مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة مشروع قانون لتسوية وضع بورتوريكو، وأُحيل في 12 شباط/فبراير 2014 إلى لجنة الطاقة والموارد الطبيعية. وقد كان من شأن هذا المشروع أن يأذن للجنة الانتخابية الحكومية في بورتوريكو بالدعوة إلى إجراء تصويت للتصديق على قبول انضمام بورتوريكو كولاية إلى الولايات المتحدة على قدم المساواة في جميع الجوانب مع سائر الولايات. غير أن هذا المشروع لم يصبح قانونا. ولم يقدَّم مشروع قانون آخر في عام 2015.

35 - وفي ظل إدارة السيد أوباما، تضمنت ميزانية السنة المالية 2015 طلبا بتخصيص 2,5 ملايين دولار للجنة الانتخابية الحكومية في بورتوريكو لصرفها على التثقيف الموضوعي والبعيد عن التحزب للناخبين بشأن الخيارات المتعلقة بتحديد الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل، وعلى إجراء استفتاء على ذلك. وفي ما يتعلق بهذا الاستفتاء المحتمل، عيّن حاكم بورتوريكو لجنة مهمتها تحديد الخيارات التي ستُعرض على شعب بورتوريكو في الاستفتاء. ولم يتسنّ لأعضاء اللجنة تلك تقديم تقرير لعدم تمكنهم من التوصل إلى اتفاق بسبب وجود جناح في الحزب الشعبي الديمقراطي يود إضفاء الشرعية مرة أخرى على الوضع الحالي كإقليم تابع/الوضع الاستعماري الحالي.

36 - واستنادا إلى ورقة قدمتها الخبيرة ويلما ريبيرون كوياسو، نوقشت بشكل عام أوجه القصور في الاستفتاء المتوقع من منظور القانون الدولي لإنهاء الاستعمار، وذلك في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عُقدت في كيتو في أيار/مايو 2013.

37 - وفي آذار/مارس 2014، أصدر مكتب المساءلة بحكومة الولايات المتحدة تقريرا بعنوان "Puerto Rico: information on how statehood would potentially affect selected federal programs and revenue sources" (بورتوريكو: معلومات عن الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها التحول إلى ولاية في بعض البرامج ومصادر الإيرادات الاتحادية).

38 - وعُرضت على المحكمة العليا في الولايات المتحدة قضيةُ *بورتوريكو ضد سانشيس بابي* (*Puerto Rico v. Sánchez Valle*) المتعلقة بمصدر سلطة القوانين في بورتوريكو. وأُثيرت مسألة تحديد كونغرس الولايات المتحدة لنوعية القضايا التي يمكن لمحاكم بورتوريكو البتّ فيها في جلسة مرافعات شفوية بشأن القضية عقدتها المحكمة العليا للولايات المتحدة في 13 كانون الثاني/يناير 2016. وفي جلسة المرافعات المذكورة، تحدثت مساعدة النائب العام بوزارة العدل بالولايات المتحدة نيكول أ. ساهارسكي باعتبارها صديقة للمحكمة، فحادت عن الحجج التي سبق أن ساقتها الولايات المتحدة في الأمم المتحدة والتي مفادها أن بورتوريكو نالت الحكم الذاتي في عام 1952. وفي تلك الجلسة، ذكر القاضي في المحكمة العليا للولايات المتحدة ستيفن براير أن الآثار المترتبة على كتابة المحكمة فتوى بشأن ما إذا كانت بورتوريكو ذات سيادة هي آثار هائلة، وعرض رأيه بشأن تأكيد الولايات المتحدة للأمم المتحدة أن بورتوريكو ليست مستعمرة. وذكرت السيدة ساهارسكي أن بورتوريكو كانت آنذاك إقليما تابعا للولايات المتحدة، وبالتالي فإنها ليست كيانا سياديا منفصلا بموجب ما تقرر في إطار مبدأ عدم المحاكمة مرتين على الجرم ذاته. وفي تطور آخر يدلّ على أن كونغرس الولايات المتحدة هو مصدر سلطة القوانين في بورتوريكو، سُن في 30 حزيران/يونيه 2016 قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي في بورتوريكو (قانون PROMESA). وينص هذا القانون على إنشاء مجلس الرقابة والإدارة الماليتين في بورتوريكو. وقد أُنشئ هذا المجلس بالفعل وأُنيطت به سلطة تجبّ القوانين المعتمدة من قِبل الهيئة التشريعية لبورتوريكو، وكُلِّف، على نحو ما نص عليه قانون PROMESA، بضمان أن تكون لدى بورتوريكو ميزانية متوازنة وأن تُتاح لها إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال على مدى أربع سنوات متتالية قبل أن تنتهي ولاية المجلس. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن إمكانية الوصول إلى سوق سندات البلديات متاحة لبورتوريكو وذلك بسبب تصنيفها الائتماني.

39 - وفي ردود فعل مماثلة لما قوبل به تقرير فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو الذي صدر في عام 2005، شكّك البعض مجددا في ما إذا كان وضع بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة يتسق مع بيانات الولايات المتحدة المقدمة إلى الأمم المتحدة في عام 1953، وبخاصة بعد الآراء التي أعربت عنها

السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية لحكومة الولايات المتحدة: السلطة التنفيذية عن طريق البيانات التي أدلت بها السيدة ساهارسكي أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية *سانشيس بايي*؛ والسلطة القضائية عن طريق الحكم الصادر عن المحكمة العليا في 9 حزيران/يونيه 2016 في قضية *سانشيس بايي* الذي قررت فيه المحكمة أن بند عدم المحاكمة على الجرم ذاته مرتين يمنع بورتوريكو والولايات المتحدة من أن يتعاقبا على محاكمة شخص واحد على السلوك نفسه في ظل قوانين جنائية متساوية الحجية (انظر الفقرة 38 أعلاه)؛ والسلطة التشريعية عن طريق سنّ قانون PROMESA وتشكيل مجلس الرقابة والإدارة الماليتين.

ثالثا - التطورات الأخيرة

40 - في 11 حزيران/يونيه 2017، أُجري استفتاءٌ آخر في بورتوريكو. وغطت وسائل الإعلام في بورتوريكو والولايات المتحدة الاستفتاءَ، بما فيها صحيفة *El Nuevo Día*، وهي الصحيفة اليومية الأكثر توزيعا في بورتوريكو، وصحيفتا *نيويورك تايمز* و*وُول ستريت جورنال*، وأفادت بأن الاستفتاءَ شهد مقاطعة ضخمة من قِبَل 77 في المائة من الناخبين المسجلين الذين يحق لهم التصويت وعددهم مليونا ناخب، مما ينزع عنه صفة الشرعية. وقد امتنع الحزبُ الشعبي الديمقراطي، إضافة إلى قطاعات تؤيد خيار الارتباط الحر والاستقلال، عن التصويت في الاستفتاء، الذي تمخض عن فوز خيار التحول إلى ولاية بدعم 97 في المائة من المشاركين. وأكدت أنباء تناقلتها وكالات إخبارية دولية أخرى، منها هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) وصحيفة *El País*، انخفاض معدل إقبال الناخبين على الاستفتاء.

41 - وقد شكّك أغلب أصحاب الالتماسات الذين تحدثوا أمام اللجنة الخاصة، في جلستيها الخامسة والسادسة، المعقودتين في 19 حزيران/يونيه 2017 بشأن بورتوريكو، في شرعية الاستفتاء؛ ودعا الكثيرون منهم إلى تشكيل جمعية دستورية تُعنى بمسألة وضع بورتوريكو ونادى عدد منهم بوضع تشريعات تنص على أن تُنقل إلى بورتوريكو سلطة كونغرس الولايات المتحدة على جميع القرارات المتعلقة ببورتوريكو (انظر A/AC.109/2017/SR.5 و A/AC.109/2017/SR.6).

42 - وكانت الخيارات المتاحة للناخبين في الاستفتاء المذكور هي: (أ) خيار التحول إلى ولاية؛ (ب) خيار الاستقلال/الارتباط الحر؛ (ج) خيار الإبقاء على الوضع الحالي كإقليم تابع. وأضافت سلطات بورتوريكو الخيار (ج) بناء على طلب تقدمت به وزارة العدل في الولايات المتحدة. ولكن شرعية الاستفتاء كانت موضع شك حتى قبل 11 حزيران/يونيه 2017. وكان تضمين الاستفتاء خيار الإبقاء على الوضع الاستعماري الحالي كإقليم تابع أمرا فرضته وزارة العدل بالولايات المتحدة.

43 - والاتجاه العام السائد في بورتوريكو هو رفض الوضع الاستعماري الحالي، على نحو ما يتضح في سياق جلسات اللجنة الخاصة المعقودة بشأن بورتوريكو، التي شهدت في عام 2016 مثول جميع مكونات الطيف السياسي على اختلافها أمام اللجنة رافضةً وضع بورتوريكو كإقليم تابع في إطار بند الانطباق الإقليمي الوارد في دستور الولايات المتحدة.

44 - وكانت الخيارات الأصلية الواردة في استفتاء 11 حزيران/يونيه 2017 مقتصرةً على خيار التحول إلى ولاية وخيار الارتباط الحر/الاستقلال. ثم اشتُرط بموجب اعتماد قدره 2,5 مليون دولار رصدته الولايات المتحدة لإجراء الاستفتاء أن تكون لوزارة العدل بالولايات المتحدة الكلمة الأخيرة بشأن الخيارات المتعلقة

بالوضع والمطروحة في الاستفتاء. وبعد أن قامت حكومة بورتوريكو الاستعمارية بتغيير ورقة الاقتراع مراعاةً لمطالب وزارة العدل، لم يلتزم الكيان التابع للولايات المتحدة بموقف إزاء النتائج.

45 - وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أُجري استفتاء عام في يوم الانتخابات. وسأل الاقتراع ما إذا كان شعب بورتوريكو يؤيد أن تصبح بورتوريكو الولاية الحادية والخمسين للولايات المتحدة. وأظهرت النتائج أن 52,34 في المائة مؤيدون و 47,66 في المائة معارضون[8]. ولم تكن النتائج ملزِمة لأن وزارة العدل في الولايات المتحدة رفضت التصديق على الاقتراع بسبب التوصيف الخاطئ الذي ينطوي عليه بأن التصويت بـــ "نعم" سيؤدي إلى قبول بورتوريكو فورا بوصفها ولاية من ولايات الاتحاد. ولم يُبدِ رئيس الولايات المتحدة آنذاك دونالد ترامب رأيا بشأن النتائج. غير أن زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس شيوخ الولايات المتحدة ميتش ماكونيل أعرب بشكل لا لبس فيه عن معارضته لقبول بورتوريكو في الاتحاد، في حين أعرب زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس شيوخ الولايات المتحدة تشارلز شومر في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020 عن انقسام في الرأي بشأن وضع بورتوريكو وقال إن من الضروري التوصل إلى توافق قوي حتى يتسنى إحراز تقدم فيما يتعلق بالتماس التحول إلى ولاية في الكونغرس، على نحو ما جاء في صحيفة *El Nuevo Día* في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020.

46 - وتنص قرارات الجمعية العامة بشأن بورتوريكو منذ عام 1972 على انطباق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (القرار 1514 (د-15) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1960) على قضية بورتوريكو. ولكن القيام مؤخرا بتعيين مجلس تابع للولايات المتحدة يُعنى بالرقابة والإدارة الماليتين من أجل الإشراف على تسديد الدين العام لبورتوريكو البالغ 70 بليون دولار، وهو مجلس أعلى مرتبة من حكومة بورتوريكو المنتخبة، يشير إلى نزعة لتشديد السيطرة الاستعمارية على بورتوريكو.

47 - وفي أيلول/سبتمبر 2017، اجتاح بورتوريكو إعصارُ ماريا المصنَّف إعصارا من الفئة 4، بعد أسبوعين من مرور إعصار إيرما، المصنَّف أيضا من الفئة 4، بمحاذاة الجزيرة ملحقا بها أضرارا واسعة النطاق.

48 - وأفادت تقارير نشرتها صحيفة *El Nuevo Día* خلال الفترة من 27 أيلول/سبتمبر إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر 2017 بأن الأضرار التي لحقت بالجزيرة تُقدَّر بمبلغ يتراوح بين 45 بليون و 90 بليون دولار. وكان العدد الرسمي للقتلى 48 قتيلا. ورصد اعتمادٌ اقترحه كونغرس الولايات المتحدة معونةً قدرها 4,9 بلايين دولار لبورتوريكو، وهو مبلغ بالكاد يكفي لتغطية الالتزامات المتعلقة بالمرتبات حتى كانون الأول/ديسمبر 2017.

49 - وقد أثر إعصار ماريا بشدة على جميع القطاعات، مثل الأعمال التجارية الصغيرة، والزراعة، بما في ذلك إنتاج المحاصيل والدواجن والبيض، والخدمات المصرفية والحصول على الأموال، وتوزيع الوقود وغيرها من القطاعات الحيوية.

50 - وأُعفيت بورتوريكو من قوانين النقل البحري المعمول بها في الولايات المتحدة لمدة لم تزد على 10 أيام في أعقاب طلب قدمه الحاكم. وتقتضي قوانين النقل البحري أن ترفع السفن التي ترسو في موانئ بورتوريكو علم الولايات المتحدة وأن يكون طاقمها يحمل جنسية الولايات المتحدة إذا كانت هذه السفن آتية من موانئ الولايات المتحدة. ولما كانت السفن التي ترفع علم الولايات المتحدة هي خيار النقل البحري الأكثر

(8) انظر https://ww2.ceepur.org/Home/EventosElectorales.

تكلفة، فقد أدت هذه القوانين إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية الواردة إلى بورتوريكو، بما فيها الغذاء. ولم تتمكن البلدان الأخرى – بما في ذلك في منطقة البحر الكاريبي – التي عرضت المساعدة على بورتوريكو من دخول مياه بورتوريكو نتيجة لهذه القوانين.

51 – وكشفت تقارير إخبارية عديدة وردت من بورتوريكو والولايات المتحدة وتقارير دولية أيضا عن الاستياء الذي أعرب عنه الشعب البورتوريكي، والذي تحدثت عنه رئيسة بلدية مدينة سان خوان كارمن يولين كروس سوتو. فقد تحدثت عن امتناع حكومة الولايات المتحدة عن معاملة الجزيرة على قدم المساواة مع غيرها، بالمقارنة مع ما قدمته من استجابة غوثية طارئة لمناطق أخرى ضربتها الكوارث، بينها ولايتا تكساس وفلوريدا. وكان بطء حكومة بورتوريكو في الاستجابة للكارثة وعدم كفاءتها في هذا الصدد محل انتقاد أيضا في وسائل الإعلام.

52 – وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2017، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نشرة صحفية بعنوان "بورتوريكو: ازدياد شواغل حقوق الإنسان في ظل غياب استجابة مناسبة لحالة الطوارئ"[9]. وأتى في النشرة الصحفية أن الإعصار أدى إلى تفاقم الأوضاع العصيبة التي تسود الجزيرة الناجمة عن ارتفاع الديون وتدابير التقشف، وأُشير فيها أيضا إلى ما يساور أفرقة خبراء الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان من شواغل فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في بورتوريكو في أعقاب إعصار ماريا.

53 – وأُعيد النظر في إمكان تنفيذ الخطة المالية العشرية التي اعتمدها مجلس الرقابة والإدارة الماليتين قبل حدوث إعصاري إيرما وماريا. ووفقا لما جاء في صحيفة *El Nuevo Día*، خفضت شركة موديز لخدمات المستثمرين في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2017 تصنيف دين الحكومة المركزية البورتوريكية البالغ 72 بليون دولار إلى فئة "Ca"، وهذا التصنيف يعني انخفاض احتمالات استرداد حاملي السندات لما أُقرض إلى حكومة بورتوريكو بعد إعصار ماريا.

ألف – التطورات السياسية

54 – كما جرى بيانه في التقارير السابقة، وإلى جانب المسائل السياسية العامة، أُثيرت في اجتماعات اللجنة الخاصة خلال السنوات الأخيرة ثلاث قضايا محددة ناشئة عن الوضع السياسي لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، وهي: (أ) الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، ولا سيما التمارين العسكرية في جزيرة بييكيس؛ (ب) احتجاز الولايات المتحدة في سجونها لبورتوريكيين مؤيدين لاستقلال بورتوريكو بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) تطبيق عقوبة الإعدام على مواطنين بورتوريكيين أُدينوا بتهم تعاقب عليها القوانين الاتحادية. وقد أُثيرت في السنوات الأخيرة مسألة زيادة الاضطهاد السياسي.

55 – وطيلة فترة ولاية حكومة بورتوريكو المنتخبة في عام 2008، نشرت الصحف الرئيسية في الجزيرة تقارير عن تعصبها تجاه آراء الأقلية وانتهاكها للحقوق المدنية. وتنشر تلك الصحف منذ عام 2010 تقارير عن انتهاكات الشرطة وعن إزالة الطابع الإلزامي للعضوية في نقابة المحامين البورتوريكيين، وهي منظمة مدافعة عن الحقوق المدنية أُسِّست قبل أكثر من 140 سنة، وتمثل صوتا قويا لانتقاد الإجراءات الحكومية ومعارضتها. وفي أيلول/سبتمبر 2011، أصدرت وزارة العدل في الولايات المتحدة تقريرا أُعرب فيه عن القلق

(9) متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22326&LangID=E.

إزاء استخدام شرطة بورتوريكو القوة بشكل مفرط، على سبيل المثال ضد الطلاب المضربين. وخلص التقرير إلى أن الشرطة انتهكت الحقوق المدنية لشرائح واسعة من السكان. وأشار التقرير أيضا إلى وجود حالات فساد في صفوف الشرطة. وأصدر مكتب النائب العام في الولايات المتحدة تقريرا أشار فيه إلى أن بورتوريكو تفوقت على جميع المناطق القضائية في الولايات المتحدة في عدد أحكام الإدانة في قضايا الفساد العام (130 إدانة) في عام 2011. وفي نيسان/أبريل 2013، كُشف النقاب عن أن إدارة السيد أوباما خصصت مبلغ 95 مليون دولار لإنشاء مرفق تابع لمكتب التحقيقات الاتحادي في بورتوريكو. ولا يزال الفساد يمثل مشكلة كبيرة في حكومة بورتوريكو.

56 - وتناولت التقارير السابقة قضية البورتوريكيين المتهمين بالتآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة المسجونين في الولايات المتحدة، ومنهم أوسكار لوبيس ريبيرا الذي كان مرّ على وجوده في السجن نحو 36 سنة قبل إطلاق سراحه في عام 2017. وجوهر القضية أن عددا من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدى السنوات تقول إن هؤلاء سجناء سياسيون أساسا، وأحكام السجن التي صدرت بحقهم طويلة لا تتناسب مع ما قاموا به من أعمال. وفي آب/أغسطس 1999، عرض السيد كلينتون إطلاق سراح السجناء بشرط أن يعلنوا رسميا نبذ اللجوء إلى العنف. وقد قَبِل العرض 11 من 15 سجينا، في حين قَبِل آخرون اتفاقا يُخلى بمقتضاه سبيلهم في غضون خمس سنوات. وفي عام 2002، أُطلق سراح سجينين آخرين من السجناء الـ 15 الأصليين بيد أن مكتب التحقيقات الاتحادي أعاد إلقاء القبض على أحد هذين السجينين، وهو أنطونيو كاماتشو نيغرون، في آب/أغسطس 2006. وأُطلق سراح كارلوس ألبرتو توريس أحد السجينين المتبقيين، بموجب إفراج مشروط في تموز/يوليه 2010. أما السيد لوبيس ريبيرا (الذي أصبح اليوم في الـ 80 من العمر)، فقد رُفض طلب الإفراج المشروط عنه في 18 شباط/فبراير 2011، وظل محتجَزا في سجن اتحادي أمنه مشدد في تير هوت، بولاية إنديانا. ورُفض الطعن الذي قدمه في هذا القرار. واستمرت الحملة من أجل الإفراج عن السيد لوبيس ريبيرا إلى أن خُفف الحكم الصادر في حقه في 17 كانون الثاني/يناير 2017 بأمر من السيد أوباما الذي كانت فترة رئاسته للولايات المتحدة على وشك الانتهاء آنذاك. وشمل هذا الأمر فترة انتظار لحين الإفراج عنه مدتها 120 يوما، انتهت في 17 أيار/مايو 2017، وعندئذ كان قد أمضى 36 سنة إلا يومين من مدة حكمه الإجمالية البالغة 70 سنة. ويقال إن السيد لوبيس ريبيرا هو من السجناء السياسيين الأطول احتجازا في تاريخ بورتوريكو بل وفي العالم. ومنذ انتهاء فترة الانتظار البالغة مدتها 120 يوما، تمكن السيد لوبيس ريبيرا، بعد إسقاط كافة القيود على تحركاته، من الاندماج تماما في الحياة المدنية في بورتوريكو. وسافر في رحلات عدة، منها رحلته إلى نيويورك في حزيران/يونيه 2017 للتحدث أمام اللجنة الخاصة في جلسات الاستماع السنوية التي تعقدها بشأن بورتوريكو، وهي اللجنة التي طالبت في قراراتها مرارا بالإفراج عنه.

57 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر 2012، أُطلق سراح أبيلينو غونساليس كلاوديو، الذي كان قد اعتُقل في آذار/مارس 2008. أما أخوه نوربرتو غونساليس كلاوديو الذي اعتُقل في 10 أيار/مايو 2011، فقد حُكم عليه بالسجن خمس سنوات في أحد سجون الولايات المتحدة وأُفرجَ عنه بعدما قضى مدة عقوبته.

58 - ووفقا لتقارير نشرتها وسائل إعلام بورتوريكية، وكما يظهر في القرارات الأخيرة التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو، يسود توافق قوي بين البورتوريكيين على تأييد إطلاق سراح السجناء المدانين في قضايا ذات صلة بالكفاح من أجل الاستقلال.

59 - وفي 1 آب/أغسطس 2011، توفيت لوليتا ليبرون التي ظلت حبيسة سجون الولايات المتحدة طوال فترة امتدت من عام 1954 إلى عام 1979 لأعمال نفذتها تأييدا للاستقلال.

60 - وتناولت تقارير سابقة مسألة تطبيق عقوبة الإعدام على مواطني بورتوريكو المدانين بجرائم، رغم إلغاء العمل بهذه العقوبة في بورتوريكو في عام 1929 وإعادة تأكيد هذا الإلغاء في دستور عام 1952. وخلال الجلسات السنوية التي عقدتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو، دأب أصحاب الالتماسات من الجزيرة، بمن فيهم ممثلو تحالف بورتوريكو لمناهضة عقوبة الإعدام، على إبداء معارضتهم لهذه العقوبة.

61 - وفي 16 آذار/مارس 2015، أدلت بعض المنظمات من بورتوريكو ببيانات عن حالة حقوق الإنسان في بورتوريكو وذلك خلال جلسة استماع أمام سبعة من مفوضي لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، عُقدت في بداية دورة اللجنة 154. وناقشت هذه المنظمات التمييز في بورتوريكو بما فيه التمييز ضد النساء والأطفال ذوي الإعاقة والمهاجرين، والجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة من أجل فرض عقوبة الإعدام في بورتوريكو في انتهاك لأحكام دستور بورتوريكو. وطلب ممثل الولايات المتحدة في منظمة الدول الأمريكية أن تكون حكومة بورتوريكو ممثلة بوزير خارجيتها السيد سيسار ميراندا. ودعا وزير العدل في مداخلته إلى إطلاق سراح السجين السياسي السيد لوبيس ريبيرا، فيما ذكر وزير الخارجية أنّه ينبغي إدراج بورتوريكو ضمن تقارير اللجنة.

باء - التطورات العسكرية

62 - بعد إعلان حالة الطوارئ التي أعقبت مرور إعصار ماريا عبر بورتوريكو في أيلول/سبتمبر 2017 (انظر الفقرات 47 إلى 53 أعلاه)، استُنفرَ في الأيام الأولى بعد إعلان حالة الطوارئ 300 1 جندي ممن هم في الخدمة الفعلية في الحرس الوطني التابع لجيش الولايات المتحدة. وفي 30 أيلول/سبتمبر، كان عدد الموجودين بالجزيرة من أفراد القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة، بجميع فروعها، 600 4 جندي. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، قُدِّر هذا العدد بـ 000 12 جندي. واستُخدم موقع قاعدة روزفلت رودز البحرية المغلقة كقاعدة عمليات لإيصال المعونة التي يقدمها الجيش.

63 - وحلّت في عام 2013 الذكرى السنوية العاشرة لوقف العمليات العسكرية في ميدان رمي القذائف والقنابل الحية الذي كانت تشغِّله الولايات المتحدة. وكما ورد في تقارير سابقة، ظلت بورتوريكو لسنوات عديدة تحتل موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة العسكرية الجنوبية للقوات البحرية للولايات المتحدة. فعلاوة على العمليات العسكرية الأخرى التي قام بها سلاح بحرية الولايات المتحدة في بورتوريكو من عام 1941 إلى أيار/مايو 2003، قام أيضا بعمليات في جزيرة بييكيس التي يقل عدد سكانها بقليل عن 000 10 نسمة وتقع على بُعد 8 أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو.

64 - ولا يزال سكان بييكيس يكافحون من أجل حل المسائل المتصلة بذلك، وهي: (أ) تنظيف البيئة وإزالة التلوث؛ (ب) استعادة شعب بورتوريكو الأراضي التي استخدمها سلاح بحرية الولايات المتحدة - وهي تخضع الآن للدائرة المعنية بالأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة حفظ الموارد الوطنية؛ (ج) التنمية المستدامة والأزمة الصحية؛ (د) مستقبل قاعدة روزفلت رودز البحرية السابقة التابعة للولايات المتحدة في جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

65 - وقد قُسمت جزيرة بييكيس إلى أجزاء لغرض تنفيذ عمليات التنظيف، فأُسندت مسؤولية جزء من القسم الشرقي من الجزيرة إلى الدائرة المعنية بالأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة حفظ الموارد الوطنية بالولايات المتحدة ليصبح جزءا من المحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حاليا في بييكيس. وكان سلاح بحرية الولايات المتحدة يدير نحو 600 14 فدان في الجزء الشرقي من بييكيس، ويستخدم تلك المنطقة للتدريب على العمليات البرمائية والقيام بمناورات إطلاق النيران من الجو نحو الأرض. وتأكد وجود ذخائر غير منفجرة وبقايا ذخائر منفجرة تحتوي على مواد خطرة في تلك المنطقة وفي المياه المجاورة. وأشارت وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة أيضا إلى أن المواد الخطرة المرتبطة بالمتفجرات التي قد تكون موجودة في بييكيس تشمل مادة تي إن تي، إضافة إلى النابالم واليورانيوم المستنفد والزئبق والرصاص ومواد كيميائية أخرى.

66 - وفي الجزء الغربي من جزيرة بييكيس، استخدمت البحرية مرفقا للذخائر حتى عام 1948. وأُعيد فتح هذا المرفق في عام 1962 ثم أُغلق في عام 2001. وفي فترة لاحقة من ذلك العام، أعادت البحرية 100 3 فدان من الأراضي إلى وزارة حفظ الموارد الوطنية و 000 4 فدان إلى بلدية بييكيس و 800 فدان إلى صندوق بورتوريكو لحفظ البيئة.

67 - وفي شباط/فبراير 2005، أُدرج جزء بييكيس الموجود في المنطقة المقترحة للتدريب على الأسلحة التابعة لأسطول المحيط الأطلسي في قائمة الأولويات الوطنية لوكالة حماية البيئة التي تضم أكثر مواقع النفايات خطورة في البلد.

68 - وفي آذار/مارس 2008، أُعلن عن إبرام اتفاق اتحادي مشترك بين الوكالات بين وكالة حماية البيئة ووزارتي البحرية والداخلية في الولايات المتحدة وكومنولث بورتوريكو من أجل تنظيف الأجزاء المتبقية من بييكيس والمياه المحيطة بها. وينص الاتفاق على إجراء تحقيق متعمق في الآثار البيئية الناجمة عن الأنشطة السابقة والحالية المضطلع بها في بييكيس والمياه المحيطة بها واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المجتمع المحلي والبيئة.

69 - أما جزيرة كوليبرا التي تقع على بعد نحو 9 أميال شمالي بييكيس، فقد كانت أيضا جزءا من مرافق التدريب التابعة لسلاح بحرية الولايات المتحدة. ورغم توقف الأنشطة العسكرية في جزيرة كوليبرا عام 1975 مراعاةً لمشاعر القلق السائدة بشأن السلامة العامة، فقد سارت عملية تنظيف الجزيرة ببطء، ويُعزى ذلك جزئيا إلى المسائل القانونية المتعلقة باستعمال الأموال الاتحادية.

70 - وسعى نحو 000 7 نسمة من سكان بييكيس إلى الحصول بصورة جماعية على تعويضات عن أضرار لحقت بصحتهم وممتلكاتهم قُدِّرت ببلايين الدولارات في قضية سانشيس وآخرون ضد الولايات المتحدة (Sánchez et al v. United States)، التي ادعوا فيها أن بحرية الولايات المتحدة مذنبة بالإهمال لتعريضها سكان بييكيس البالغ عددهم 000 10 نسمة لمستويات خطيرة من المواد السمية على مدى أكثر من 50 سنة، مما أدى إلى ارتفاع معدل الإصابة بالسرطان في بييكيس عن سائر مناطق بورتوريكو ثلاثين ضعفا وغير ذلك من الآثار الأخرى الطويلة الأجل. وفشلت الدعوى التي قدمها المدّعون.

71 - وفي تقرير آخر، ذكرت وكالة حماية البيئة في معرض إشارتها إلى البيانات العلمية المعروضة عن المشاكل الصحية في بييكيس أن أوجه القصور التي شابت تلك التحليلات تثير قدرا كبيرا من الالتباس وتجعل من الصعب تفسيرها. وأكدت الوكالة أن ارتفاع مستويات بعض المواد الكيميائية التي وُجدت في

أجسام السكان يمكن أن يُعزى إلى أسباب أخرى غير النشاط العسكري واقترحت أن يعمل مسؤولو الولايات المتحدة مع حكومة بورتوريكو من أجل الحصول على عينات إضافية وتتبع الظروف الصحية في بييكيس.

72 - ووفقا لمكتب المفوَّض المقيم، قامت مجموعة تتألف من 17 عضوا من الحزبين في كونغرس الولايات المتحدة بتوجيه رسالة في آذار/مارس 2014 إلى وزير دفاع الولايات المتحدة تحثّ فيها وزارةَ الدفاع على الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بتنظيف جزيرتي بييكيس وكوليبرا.

73 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2014، أعلن المفوَّض المقيم أن كونغرس الولايات المتحدة خصَّص، في إطار مشروع قانون شامل لتمويل الحكومة الاتحادية خلال الفترة المتبقية من السنة المالية 2015، مبلغ 17 مليون دولار لتغطية تكاليف التنظيف في بييكيس، ومبلغا آخر قدره 1,4 مليون دولار لتغطية تكاليف التنظيف في كوليبرا. وتضمّن التقرير المرفق بمشروع هذا القانون توجيها لوزارة الدفاع لكي تتخذ عددا من الإجراءات من أجل تحسين عملية تنظيف الجزيرتيْن.

74 - وزادت الولايات المتحدة وجودها العسكري في بورتوريكو في مركز الاتصالات التابع لها في أغوادِيّا وفورت بيوكانان. وسيتيح إنشاء القيادة الجغرافية المتعددة المهام لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للقوة الاحتياطية لجيش الولايات المتحدة جمع خمس كتائب قوامها نحو 000 1 جندي و 000 4 من الجنود الآخرين. والهدف الذي يتوخاه البنتاغون هو تيسير تدريب القوات وحشدها واستجابتها لسلسلة قيادة واحدة تتخذ بورتوريكو مقرا لها[10]. وتتدرج الزيادة في النشاط العسكري في بورتوريكو في إطار خطة التدخل العسكري في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ومرة أخرى، تُستخدم بورتوريكو قاعدة للاعتداء على الآخرين، وهو ما يشكِّل انتهاكا لقرار الجمعية العامة 140/57 وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2021، ذكرت صحيفة El Nuevo Día أن مجلس نواب الولايات المتحدة وافق على استثمار عسكري قدره 100 مليون دولار في بورتوريكو، يشمل 84 مليون دولار لمدرسة جديدة في قاعدة رَيمي السابقة التابعة للقوات الجوية للولايات المتحدة في أغوادِيّا، و 12 مليون دولار لمشروع للطاقة في قاعدة فورت أَلِن التابعة لجيش الولايات المتحدة في خوانا دياس، و 14 مليون دولار لمشروع إسكاني في فورت بيوكانان[11]. وأفادت وكالة Inter News Service الإخبارية في 23 كانون الثاني/يناير 2023 عن افتتاح مركز للقوة الاحتياطية لجيش الولايات المتحدة في أغواديا. وستشغل هذه المرافقَ كتيبةُ سلاح الإشارة الاستكشافية 35 برافو المكونة من 140 جنديا بقيادة النقيب خوسيه ل. موراليس باسكيس. وكانت قد جرت تعبئة هؤلاء الجنود الذين يتخذون "إلى ما بعد الأفضل" شعارا لهم، للخدمة في الخارج دعماً للعمليات العسكرية في العراق والكويت[12].

جيم - التطورات الاقتصادية

75 - عطّل الإعصار ماريا اقتصاد بورتوريكو بشكل كبير، ويعزى ذلك إلى ما أصاب البنى التحتية من أضرار على النحو المبين في الفقرات 47 إلى 52 أعلاه، والناجمة خصوصا عن التأخر في إصلاح شبكة

(10) Ronald Ávila-Claudio, "Reserva del ejército conforma el Comando Geográfico del Caribe", *Metro*, 9 December 2018.

(11) José A. Delgado, "Cámara baja aprueba una asignación de más de $100 millones para nuevas construcciones militares en Puerto Rico", *El Nuevo Día*, 7 December 2021.

(12) "Inauguran Centro de la Reserva del Ejército en Aguadilla con una inversión federal de $18.7 millones", *El Sol*, 23 January 2023.

توزيع الطاقة الكهربائية الذي قُدِّر بأنه كان سيستغرق فترة أطول بشهور مما كان متوقعا ولن ينتهي إلا في عام 2018 وذلك بسبب نقص مواد البناء ولوازمه. وقد أدت الآثار التعاقبية الناجمة عن تلك الحالة إلى إغلاق 000 5 من المؤسسات التجارية الصغيرة واضطرار أصحاب آلاف المؤسسات الأخرى إلى تسريح موظفين. وإضافة إلى ذلك، تعطل أيضا عمل المؤسسات الكبرى للبيع بالتجزئة والصناعات التحويلية. وارتفع معدل البطالة، وانخفضت بذلك إيرادات الحكومة. ويُضاف إلى ما سبق أن تَسارع وتيرة الهجرة الجماعية وتَباطؤ النمو السكاني منذ عام 2014 ما برحا يخلفان آثارا عميقة على الوضع الاقتصادي الراهن وعلى آفاق التنمية الاقتصادية. وتخيم أجواء التشاؤم على توقعات التنمية الاقتصادية في المستقبل بسبب فرض تدابير تقشفية في مجالي التعليم والبحوث العلمية والتطوير، وخصوصا في جامعة بورتوريكو.

76 - ونقلاً عن عدد كبير من الاقتصاديين، أفادت تقارير وسائل الإعلام في بورتوريكو، ومنها صحف El Nuevo Día و Primera Hora و El Vocero و Claridad، بأنه من المتوقع أن يؤدي الإصلاح الضريبي الذي اعتمدته الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة إلى فقدان 000 70 وظيفة في مجال الصناعات التحويلية في بورتوريكو، بالنظر إلى أن الإصلاح المذكور سيفرض ضريبة نسبتها 12,5 في المائة على البضائع التي يصدرها إلى الولايات المتحدة الأمريكيون المشتغلون بالصناعة التحويلية الذين يمارسون نشاطهم التجاري في بورتوريكو لأنهم يندرجون في فئة الشركات الأجنبية التي يملك مواطنو الولايات المتحدة حصةً مرجِّحة فيها، وهي الفئة التي تنطبق عليها الضريبة.

77 - وتعاني بورتوريكو منذ عام 2006 من ركود اقتصادي. فقد سجل مؤشر النشاط الاقتصادي، وهو مقياس للنشاط الاقتصادي لبورتوريكو وضعه المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، انخفاضا سنويا بنسبة 0,5 في المائة في أيلول/سبتمبر 2016 مقارنة بأيلول/سبتمبر 2015. واستنادا إلى تقرير أيلول/سبتمبر 2022، سجل المؤشر انخفاضا بنسبة 0,8 في المائة خلال السنة المالية 2021 (تموز/يوليه - حزيران/يونيه) ولكنه سجل نموا بنسبة 4,5 في المائة للسنة المالية 2022. وعلى غرار ذلك، أنهى المؤشر السنة التقويمية 2020 بانخفاض بنسبة 5,1 في المائة. ومع ذلك، ارتفع بنسبة 4,7 في المائة للسنة التقويمية 2021. وسجل كذلك معدل نمو بنسبة 2,6 في المائة في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022 (كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر)[13]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أفاد المصرف بأنّ عدد الأشخاص الذين يعملون في بورتوريكو بلغ 600 973 شخص في تشرين الأول/أكتوبر 2016، مما يمثل انخفاضا بنسبة 1,4 في المائة مقارنة بتشرين الأول/أكتوبر من عام 2015. وبلغ متوسط معدل البطالة 13,0 في المائة في عام 2015. وبلغ إجمالي القوى العاملة المبلّغ عنها في بورتوريكو 398 136 1 شخصا في عام 2021، بحسب مجموعة مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، التي جُمعت من مصادر معترف بها رسميا[14].

78 - وفي شباط/فبراير 2015، خفضت وكالة ستاندرد آند بورز لخدمات التصنيف الائتماني مستوى التصنيف العام لدين بورتوريكو من الدرجة BB إلى الدرجة B، أي بمقدار ثلاث درجات، مشيرة في ذلك إلى قرار أصدره أحد القضاة بشأن إلغاء خطة إعادة هيكلة الدين، واحتمالات أن تعجز بورتوريكو عن سداد ديونها. وأعربت رئيسة المصرف في نشرة صحافية صادرة في 12 شباط/فبراير 2015 عن خيبة أملها إزاء

(13) انظر https://www.bde.pr.gov/BDE/PREDDOCS/EDB-EAI.pdf.

(14) انظر https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.

هذا القرار الذي أفضى أيضا إلى خفض مستوى السندات التي يصدرها المصرف وغيره من الكيانات، بينها مؤسسة بورتوريكو لتمويل ضرائب المبيعات ووكالة بورتوريكو للتمويل البلدي.

79 - وفي شباط/فبراير 2015، أعلن أحد القضاة الاتحاديين في الولايات المتحدة عدم دستورية قانون إنفاذ واسترداد ديون مؤسسات بورتوريكو العامة (الذي سُنَّ في حزيران/يونيه 2014).

80 - وقد قوبلت بالاستياء سياسة خصخصة المؤسسات العامة أو مكوناتها المعتمدة بوصفها تدبيرا من تدابير التنمية الاقتصادية. ورغم الاحتجاجات الواسعة ضد اقتراح خصخصة إدارة مطار لويس مونيوس مارين الدولي في بورتوريكو، وافقت إدارة الطيران الاتحادية على العقد المبرم مع الشركة القابضة Aerostar Airport Holdings، وأُعلن في منتصف شهر كانون الثاني/يناير 2018 عن خطط لخصخصة هيئة الطاقة الكهربائية. وفي حزيران/يونيه 2021، استلمت Luma Energy وهي شركة من القطاع الخاص زمام عمليات النقل والتوزيع التي كانت تقوم بها هيئة الطاقة في بورتوريكو، بموجب عقد مدته 15 سنة[15]. وفي 23 كانون الثاني/يناير 2023، خصخصت بورتوريكو إنتاج الكهرباء واختارت شركة Genera PR لتتولّى تشغيل وصيانة وحدات توليد الطاقة الحكومية في الولايات المتحدة في إطار عقد سنوي أولي بقيمة 22,5 مليون دولار[16].

81 - وكتدبير تقشفي لخفض العجز في ميزانية بورتوريكو الذي كان يبلغ 3,2 بلايين دولار آنذاك وبغية معالجة مسألة ارتفاع معدل العمالة في القطاع العام، أُنهيت منذ عام 2009 خدمة أكثر من 000 20 موظف حكومي.

82 - وأخذ النمو الاقتصادي يتعثر منذ عام 2006، أي قبل عام من الأزمة المالية في الولايات المتحدة. ولم يُسجَّل انكماش اقتصادي أسوأ إلا في اليونان، التي خسرت 28 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وتكبدت بورتوريكو خسارة تراكمية نسبتها 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[17]. وأشار المركز المعني بإقامة اقتصاد جديد (Center for a New Economy)[18] إلى أن قدرة السلطات البورتوريكية على مواجهة الأزمة محدودة للغاية نظرا لافتقارها إلى الأدوات التقليدية لسياسة الاقتصاد الكلي. فبورتوريكو تفتقر إلى الاستقلالية في سياستها النقدية وسياستها المتعلقة بسعر الصرف، وهو السبب الرئيسي لمقارنة أزمتها بأزمة اليونان. ونظرا للتدهور الشديد في ماليتها العامة، فإنها تفتقر أيضا إلى الحيز اللازم لتنفيذ سياسة مالية معاكسة للدورات الاقتصادية. وأخيرا، فإن تبعيتها السياسية تجعلها تعتمد على قرارات كونغرس الولايات المتحدة والمحاكم الاتحادية دون أن يكون لها رأي يُذكَر في تلك القرارات.

83 - وشكّل كلٌ من إجمالي الدين العام البالغ 167,846 بليون دولار، الشامل التزامات خدمة الدين العام والناجم عن عقد من النمو السلبي، واعتماد تدابير التقشف، والتجريد من حقوق واستحقاقات العمل الذي قرره مجلس الرقابة والإدارة الماليتين بيئة كارثية مثالية قبل أن يضرب بورتوريكو إعصاران صُنِّف كل منهما

(15) Danica Coto, “Puerto Rico to privatize power generation amid outages”, AP News (15 January 2023).

(16) Danica Coto (Associated Press), “Puerto Rico selecciona empresa para privatización eléctrica”, The San Diego Union Tribune (25 January 2023).

(17) المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو، شعبة التحليل الاقتصادي، كانون الأول/ديسمبر 2014.

(18) José Antonio Ocampo, Deepak Lamba-Nieves and Sergio M. Marxuach, “Devising a growth strategy for Puerto Rico”, Working Paper, No. 299 (San Juan, June 2016).

من الفئة 4 إلى 5 في أيلول/سبتمبر 2017، مما أدى إلى تدمير كامل للبنى التحتية للكهرباء. وتركت شهورٌ من دون كهرباء وأسابيع من دون مياه شرب وظروف صحية متدهورة وهجرة هائلة لنحو 000 90 شخص في سنة واحدة، بينهم شباب عاملون ومهنيون، الجزيرةَ في حالة يُرثى لها.

84 - ووفقا لمُعامل جيني، فإن بورتوريكو هي اليوم ثالث أكثر البلدان تفاوتا بين البلدان الـــ 101 التي نشرت بياناتها الاقتصادية والاجتماعية بين عامي 2013 و 2017. وأفادت دراسة أجراها مركز معلومات التعداد التابع لجامعة بورتوريكو في كايي أن التباينات الاجتماعية بين الأسر البورتوريكية هي أكبر من أي بلد آخر في الأمريكتين نشر البنك الدولي بياناته. وفي عام 2013، وحتى قبل الإعصارين إيرما وماريا، كانت بورتوريكو قد أصبحت أحد البلدان الخمسة التي تعاني من أكبر تفاوت في الدخل، إلى جانب جنوب أفريقيا وزامبيا وناميبيا وهندوراس.

85 - وازدادت الحالة سوءا، وفقا لدراسة استقصائية أجرتها منظمة غايثر الدولية في عام 2018 لأنه، في أعقاب الإعصارين إيرما وماريا، زادت نسبة الفقر في بورتوريكو من 45 إلى 60 في المائة. وتبيّن مؤشرات النهوض بالشباب أن 58 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى الفقر ونسبتهم 60 في المائة هم من القاصرين والمراهقين. وازداد التهميش الذي يواجهه الأطفال والشباب بعد إغلاق نحو 400 مدرسة، مع انقطاع 50 في المائة منهم عن الدراسة. وإضافة إلى ذلك، ارتفعت مستويات الجريمة، مع وقوع 21 جريمة قتل لكل 000 100 نسمة، ووجود ما يُقدَّر بـ 600 1 موقع لبيع المخدرات غير المشروعة، وحدوث زيادة في الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات. ومن الشواغل الرئيسية للبورتوريكيين الافتقار إلى السلامة، في حين تؤثر البطالة على الشباب بصورة خاصة. ويشير تقرير التنمية البشرية لبورتوريكو لعام 2016 (Informe sobre Desarrollo Humano: Puerto Rico 2016) إلى أن 571 566 1 شخصا في سن 16 سنة أو أكثر (53,4 في المائة) ليسوا ناشطين في سوق العمل.

86 - وتساعد المؤشرات المذكورة أعلاه على تفسير ظاهرة الهجرة من بورتوريكو إلى الولايات المتحدة. وقد كشفت الأخصائية الديمغرافية جوديث رودريغيس أن 000 283 بورتوريكي غادروا إلى فلوريدا، في أعقاب الإعصار ماريا[19]. غير أن الدراسة الاستقصائية المجتمعية لبورتوريكو التي أجراها مكتب الولايات المتحدة للتعداد حسبت أن الهجرة في عام 2017 شملت 000 97 شخص[20]. وفي الوقت الحاضر، لا يمكن التأكد من عدد العائدين ولا من العدد الفعلي للسكان في بورتوريكو. وتشير التقديرات إلى أن هذا العدد يناهز 3,2 ملايين نسمة.

87 - وتفسر المؤشرات الاقتصادية لبورتوريكو أوجه القصور الاجتماعية. فوفقا للدراسة الاستقصائية المجتمعية لبورتوريكو، يحصل ما يقدر بـــ 000 300 عامل في بورتوريكو على الحد الأدنى للأجور في بورتوريكو البالغ 8,50 دولارات في الساعة، معظمهم من الشباب والنساء وكبار السن والأقل تعليما. وما يزيد من انخفاض القدرة الاقتصادية لهؤلاء العمال تراجع الخدمات العامة نتيجة تدابير التقشف التي فرضها مجلس الرقابة والإدارة المالية على الميزانيات الحكومية. وفي كثير من الحالات، عززت الحكومة التدابير

(19) Nydia Bauzá, “Esta pudiera ser la mayor emigración de puertorriqueños”, *Primera Hora*, 1 January 2018.

(20) “Unas 97,000 personas emigraron de Puerto Rico a Estados Unidos en 2017”, *El Nuevo Día*, 13 September 2018.

المتخذة، من قبيل خفض استحقاقات موظفي القطاع العام. ووفقا لما ذكرته مؤسسة Estudios Técnicos، فإن "تدابير التقشف التي فرضها المجلس لا تؤثر على قدرة بورتوريكو على النمو فحسب، بل إنها تتسبب في تكاليف اجتماعية ومؤسسية كبيرة"[21].

88 - وتتواصل الأزمة الاقتصادية بلا هوادة. ولا تزال مؤشرات النمو في بورتوريكو سلبية، وإن كان من المتوقع تحقيق نمو إيجابي بنسبة 5 في المائة نتيجة لصرف مبلغ 1,5 بليون دولار يمثل الشطر الأول من الأموال الاتحادية لإعادة الإعمار في إطار برنامج الإعانات الإجمالية للتنمية المجتمعية، ويُتوقع صرف مبلغ 8,2 بلايين دولار الذي يمثل الشطر الثاني. غير أن مؤسسة Estudios Técnicos تشير إلى أن "هناك قدرا كبيرا من عدم اليقين بشأن هذه المدفوعات من حيث المبالغ والوقت الذي سيستغرقه صرفها". وما يلقي بظلال الشك على انتعاش اقتصاد بورتوريكو استمرار النزف السكاني، إذ كان يُتوقع انخفاض عدد السكان إلى 3 ملايين نسمة في عام 2015؛ وحالة عدم اليقين السائدة في عام 2019 في ما يتعلق بتحويل مبلغ 4,8 بلايين دولار لبرنامج الصحة، الذي انتهى ولم يُجدَّد؛ والخسارة الشهرية المتكبدة في آذار/مارس 2019 وقدرها 100 مليون دولار لبرنامج المساعدة التغذوية.

89 - وتنص خطة إعادة هيكلة دين الحكومة المركزية البالغ 72 بليون دولار، على نحو ما قررته المحكمة الاتحادية للولايات المتحدة لمنطقة بورتوريكو خلال إجراءات الإفلاس بموجب الباب الثالث من قانون PROMESA، على دفع مبالغ للدائنين مما يُعرف باسم "مؤسسة بورتوريكو لتمويل ضرائب المبيعات" (Corporación del Fondo de Interés Apremiante) تصل إلى 17,637 بليون دولار، وتفرض على بورتوريكو دفع ما يقرب من 33 بليون دولار في السنوات الأربعين المقبلة، وهو ما يمثل 93 سنتا لكل دولار من الديون، على الرغم من أن الدين المذكور تم الحصول عليه بحوالي 50 سنتا للدولار الواحد، وهو ما سيكون له تأثير سلبي على بورتوريكو في السنوات الأربعين المقبلة.

90 - وتفاقمت الحالة الاقتصادية الخطيرة بسبب الأزمة الناجمة عن الزلازل التي تؤثر على الجزء الجنوبي الغربي من بويرتوريكو في مدن بونسي، وغوانيكا، وغوايانيّا، وبينويلاس، وأوتوادو. ففي 7 كانون الثاني/يناير 2020، تعرضت بورتوريكو لزلزال بلغت قوته 6,4 درجات أعقبه زلزال بلغت قوته 6,0 درجات في وقت لاحق من صباح اليوم نفسه. وبعد ذلك، شهدت بورتوريكو هزات ارتدادية كل يوم. وتشردت نحو 3 000 أسرة بسبب فقدان منازلها. وفي مدينة ياوكو وحدها، لحقت أضرار بـ 3 500 منزل، وهو ما يمثل 22 في المائة من منازل المدينة. وأفاد خوسيه ألاميدا، وهو أستاذ في جامعة بورتوريكو في مايغويس، أن الزلزال يمكن أن يؤدي إلى خسائر اقتصادية قدرها 90 مليون دولار يوميا. وفي غضون 15 يوما، يعني ذلك آثارا قدرها 1,356 بليون دولار، أي ما يعادل 1,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكما ورد في صحيفة El Nuevo Día في 13 كانون الثاني/يناير 2020، تعرضت المدن الجنوبية بالفعل لأضرار تُقدَّر بمبلغ 460 مليون دولار من جراء الزلازل، وقد استمرت الهزات. وبلغ الأثر الاقتصادي لجائحة مرض

(21) Agencia EFE, "Auguran un crecimiento económico en Puerto Rico para el 2019", *Primera Hora*, 31 December 2018.

فيروس كورونا (كوفيد-19) على بورتوريكو 800 مليون دولار للسنة المالية 2020 و 5,8 بلايين دولار للسنة المالية 2021، أي ما مجموعه 6,6 بلايين دولار[22].

دال - التطورات الإقليمية

91 - في الإعلان الذي اعتمده مؤتمر القمة الخامس لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي انعقد في بونتا كانا، الجمهورية الدومينيكية، في 25 كانون الثاني/يناير 2017، أعاد رؤساء الدول والحكومات تسليط الضوء على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، وأكدوا مجددا، بعد أن أخذوا علما بالقرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو، أن المسألة تهم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي السياق نفسه، أثنوا على قرار الولايات المتحدة الحديث العهد آنذاك بالعفو عن القيادي المناصر للاستقلال السيد لوبيس ريبيرا. والتزمت البلدان الأعضاء في الجماعة بمواصلة العمل، ضمن إطار القانون الدولي وخصوصا ضمن إطار قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، على جعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الاستعمار والمستعمرات.

92 - وفي إعلان خاص بشأن مسألة بورتوريكو، أكد من جديد رؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعون في المكسيك في 18 أيلول/سبتمبر 2021 بمناسبة مؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الطابعَ الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، واعترفوا بالجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة بشأن الحالة في بورتوريكو والقرارات التي اعتمدتها، وآخرها في 18 حزيران/يونيه 2021. وأكدوا مجددا أنها كانت مسألة موضع اهتمام كبير للجماعة، على نحو ما كان جرى تأكيده على أعلى مستوى في مؤتمر قمتها الخامس والتزموا أيضا بمواصلة العمل في إطار القانون الدولي، ولا سيما قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، لإنهاءٍ سريع وغير مشروط للاستعمار في جميع أشكاله ومظاهره في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

93 - وأقرّ الإعلان الختامي الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية المعاهدة التجارية للشعوب في اجتماعهم الذي عُقد في هافانا في 14 كانون الأول/ديسمبر 2014، بالطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، وأكد مجدّدا على أنّ استقلال بورتوريكو التام وإنهاء استعمارها يشكلان مسألة تحظى باهتمام كبير من قبل البلدان الأعضاء في التحالف البوليفاري. وفي وثيقة ختامية اعتمدها رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، الذين اجتمعوا في كامبالا يومي 19 و 20 كانون الثاني/يناير 2024، أكدت الحركة من جديد حق شعب بورتوريكو في تقرير مصيره وفي استقلاله استنادا إلى قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1960، وأعربت عن دعمها الثابت للقرارات المتعلقة ببورتوريكو التي اعتمدتها اللجنة الخاصة ودعت إلى تنفيذها فورا. وقام رؤساء دول وحكومات الحركة أيضا بما يلي: (أ) طلبوا إلى حكومة الولايات المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها عن التعجيل بعملية تسمح لشعب بورتوريكو بالممارسة الكاملة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال؛ (ب) أعربوا عن قلقهم لأن التبعية السياسية الحالية لشعب بورتوريكو تعوق اتخاذ قراراته السيادية فيما يتعلق بمشاكله الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، بما في ذلك الأزمة المالية الراهنة، وإعسار حكومة

(22) Puerto Rico Fiscal Agency and Financial Advisory Authority, “El impacto económico de COVID-19 en Puerto Rico ronda los $6,600 millones”. متاح عبر الرابط التالي: www.aafaf.pr.gov/press-room-articles/el-impacto-economico-de-covid-19-en-puerto-rico-ronda-los-6600-millones/.

بورتوريكو، والحاجة إلى إعادة هيكلة الدين العام، وكذلك فيما يتعلق بالأزمة الإنسانية الناجمة عن آثار الإعصارين إيرما وماريا.

رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

94 - تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1953 بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو وإزاء اختصاص أجهزة الأمم المتحدة بدراسة هذا الوضع بموجب أحكام القرار 748 (د-8) الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت الولايات المتحدة تؤكد أن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة، ومن ثم فإن النظر في وضعها يقع خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة.

95 - والآراء التي أعربت عنها السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية لحكومة الولايات المتحدة (السلطة التنفيذية عن طريق البيانات التي أدلت بها السيدة ساهارسكي أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية سانشيس بايي، والسلطة القضائية عن طريق قرار المحكمة العليا في القضية نفسها (انظر الفقرتين 38 و 39 أعلاه)، والسلطة التشريعية عن طريق سنّ قانون PROMESA وتشكيل مجلس الرقابة والإدارة الماليتين)، هي آراء تتعارض مع البيانات التي مفادها أن بورتوريكو نالت الحكم الذاتي الكامل ومع البيانات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في عام 1953 (انظر الفقرات 13 و 19-21).

96 - وقد اعترضت القوى البورتوريكية المؤيدة لإنهاء الاستعمار ونيل الاستقلال على التأكيد الوارد في الفقرة 94 أعلاه. ففي الفقرة 9 من القرار 748 (د-8) أعربت الجمعية العامة عن تأكيدها بأنه سيولى الاعتبار الواجب في حال رغبة أحد طرفي الارتباط المتفق عليه اتفاقا متبادلا في تغيير أحكام ذلك الارتباط.

97 - وترد معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام 1974 في تقرير المقرِّر لعام 1973 (A/AC.109/L.976) وفي التقارير اللاحقة.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

98 - في الجلسة الأولى المعقودة في 16 شباط/فبراير 2023، قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم الأعمال التي تقدمت بها الرئيسة (انظر A/AC.109/2023/L.2)، أن تناقش البند المعنون "قرار اللجنة الخاصة المؤرخ 20 حزيران/يونيه 2022 بشأن بورتوريكو" وأن تنظر فيه خلال جلساتها العامة.

99 - وفي الجلسة الثالثة المعقودة في 12 حزيران/يونيه 2023، وجهت رئيسة اللجنة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات طلبت من اللجنة أن تستمع إليها بشأن موضوع بورتوريكو.

100 - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة الخاصة على الموافقة على تلك الطلبات واستمعت إلى عدد من ممثلي المنظمات المعنية (انظر A/AC.109/2024/SR.3).

101 - وفي الجلسة التاسعة المعقودة في 22 حزيران/يونيه 2023، وجهت الرئيسة الانتباه إلى تقرير أعده مقرِّر اللجنة الخاصة (A/AC.109/2023/L.13). وأدلى ببيانات ممثلو سانت فنسنت وجزر غرينادين (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وكوبا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ونيكاراغوا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية. وأدلى ببيان أيضا المراقب عن أذربيجان (باسم حركة عدم الانحياز).

102 - وفي الجلسة نفسها، عرض ممثل كوبا، أيضا باسم الاتحاد الروسي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والجمهورية العربية السورية وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ونيكاراغوا، مشروع القرار A/AC.109/2023/L.7.

103 - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/AC.109/2023/L.7 دون تصويت. وفي أعقاب اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل كوبا ببيان.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

104 - لم يُعرض على الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين أي مشروع قرار بشأن هذه المسألة لكي تتخذ إجراءً بشأنه.